واما التصريح فهو ان العلامة ذكر في شرح قول المفتاح وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول
وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال ان المراد فما يليق به
الكلام الذي يليق بذلك المقام الذي يليق به وهو مقتضى الحال وانت خبير بان تصريح صاحب المفتاح
لا ينحط عن تصريح الشارح حيث قال بعد قوله وهو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال
اطلاق الحكم فكذا وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه فكذا وان كان المقتضى اثباته لها
فان وقوع قوله فان كان مقتضى الحال تفصيلا لقوله والذي نسميه مقتضى الحال تصريح بان مقتضى الحال
الذي يعتبر مصادفة المقام له انما هو نفس الكيفيات فتفسير الشارح لا يطابق المشروح وقوله
والا لما صح القول بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال قد بينا فيما سبق وجه صحة هذا القول
مع كون المقتضى نفس الكيفيات فتذكر قوله واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ جواب
عما قيل المذكور في التعريف احوال اللفظ والاسناد ليس لفظا فاحواله لا يكون احوال اللفظ
وعما قيل ان الاسناد من اجزاء الكلام وهو الموضوع لهذا العلم وهو موضوع المسائل لا يجوز
ان يكون من اجزاء موضوع العلم فلا يكون البحث عن الاسناد بحمل احواله وعوارضه الذاتية عليه من
المسائل وذلك انه قد بين رحمه الله ان احوال الاسناد هي احوال الكلام واعراض ذاتية له لغرضه
لجزئه الذي هو الاسناد فموضوع المسئلة في الحقيقة انما هو الكلام ولم يراع المص ذلك في بحث الحقيقة
والمجاز العقليين حيث جعلهما من عوارض الاسناد فقال الاسناد منه حقيقة عقلية ومجاز عقلي
لامر دعاه اليه وهو انتساب الحقيقة والمجاز على هذا الى العقل بنفسه واما الشيخ عبد القاهر والسكاكي
فقد حافظا على تلك الرعاية حيث جعلاهما من عوارض الكلام وصفاته قوله وتخصيص اللفظ بالعربي
مجرد اصطلاح دفع لاعتراض قاضي مصر على المص رحمه الله بان هذا العلم لا يختص باللفظ العربي
فالتقييد بالعربي فاسد قوله وينحصر المقصود صح رجع الضمير الى المقصود من المعاني بان كان المذكور
سابقا نفس المعاني فذكره ذكره وانما فعل رحمه الله كذلك متابعة للمص حيث ذكر في الايضاح وينحصر
المقصود وقد اشار رحمه الله في الشرح الى وجهه وهو انما جعل المقصود منحصرا دون نفس المعاني لان في العلم
وبيان الام... روالتنبيه الاتي خارج عن المقصود

داخلة في المعاني فلو حصر المعاني في الابواب المذكورة مع خروج ما ذكر من التعريف والخبر منها
لم يستقم فحصر المقصود يستقيم بناء على خروج المذكور عن المقصود قوله انحصار الكل في الاجزاء
لان المعاني عبارة عن مجموع الابواب الثمانية لا يصدق على كل واحد منها فلو جعل من حصر الكلي في
الجزئيات لزم صدق المعاني على كل منها يقال المحصور في الابواب انما هو المقصود من المعاني
لا نفس المعاني ولا شك في صدق المقصود على كل منها لانه مقصود من مقاصد المعاني لا يقال انما يكون
كذلك لو كان من تبعيضية وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون بيانية فيكون المقصود نفس المعاني وانه
لا يصدق على شيء من الابواب لانه لو يقال لو جعلت بيانية لم يستقم ما اشار اليه في الشرح من فائدة
ادراج المقصود لانه بناء على خروج ما ذكر عن المقصود ودخوله في المعاني فاذا جعلت بيانية كان
المقصود نفس المعاني فاذا اخرجت تلك الامور من المقصود خرجت من المعاني ايضا واذا دخلت في
المعاني دخلت في المقصود ايضا والتفصيل ان كلمة من اما اصلة للقصد او بيانية او تبعيضية
لا سبيل الى الاول لان ما يقصد من الشيء يكون خارجا عنه فيلزم خروج الابواب عن المعاني وفساده ظ
ولا الى الثاني والا لم يكن في ادراج المقصود فائدة فتعين الثالث وح يصح حصر الكلي في الجزئيات لان
لان المقصود الذي هو بعض المعاني يصدق على كل افراد من الابواب بل لا يصح على هذا التقدير حصر الكل
في الاجزاء الا بتكلف عظيم وغاية العناية ان يقال ان التعريف والخبر يذكر من جملة المعاني لشدة
الاتصال لا يبعد ان يذهب الوهم اليها من اطلاق لفظ المعاني ولما ادرج لفظ المقصود اندفع
ذلك الوهم لان الظ ان يتبادر من اطلاق المقصود من المعاني ما هو مقاصده وخالصه فيخرج ما
يلحق به لشدة الاتصال فعلى هذا يكون من بيانية ويكون حصر الكل في الاجزاء ويقال المقصود رحمه الله
ان ضمير ينحصر وان رجع الى المعاني كما هو الظ لكن المقصود انحصار مقاصده وما هو المقصود منه
واذا كان ضمير ينحصر للمعاني لزم ان يجعل من حصر الكل في الاجزاء قوله فلا يصح التقسيم لان صحة
ينبني على صدق المقسم على اقسامه والمقسم هو الكلام المشتمل على النسبة ينقسم الى الخبر والانشاء بانه
ان كان لنسبته خارج تطابقه او لا فلو فسرت النسبة بما يشتمل ما في الانشاء لم يصدق المقسم
على الانشاء
في نوع الاول فقط

Copyright © King Saud University